الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الفيدرالية لا تعني التقسيم

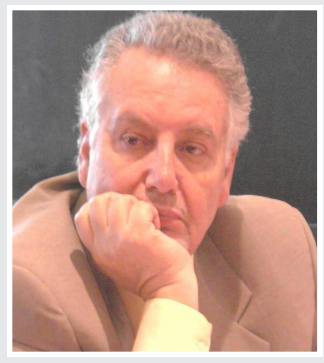

شاكر النابلسي
كاتب اردني - اميركا

هاج العالم العربي وماج في الأسبوع الماضي عندما صوّت ٧٥ شيخاً من شيوخ الكونغرس البالغين ١٠٠ شيخ لمصلحة الفيدرالية الاتحادية العراقية المنصوص عليها أصلاً في الدستور العراقي، شرعاً وقانوناً، وأطلق عليها "التقسيم"، وليس الفيدرالية، كما جاء في المادة الأولى من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ الذي ينص على أن العراق دولة فيدرالية اتحادية.

أين الجديد في القرار؟

الرفض عادة العرب ومهربهم في العصر الحديث، لتجنب التصدي للقرارات المصيرية الأخرى، بدءاً من قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ وإلى الآن. لقد تم رفض قرار مجلس الشيوخ الأمريكي من ديمقراطيين وجمهوريين، من قبل فئات عربية كثيرة لم تقرأ نص القرار، وإنما فزعت من " ثعبان التقسيم". ورُفض القرار كذلك بشدة من فئات عراقية قيادية، اشتركت في وضع المادة الأولى من الدستور العراقي الذي صوّت له ١٢ مليون عراقي عام ٢٠٠٥، وهي المادة التي تنص على قيام الفيدرالية الاتحادية العراقية. وما فعله مجلس الشيوخ الأمريكي هو تبنيه تبنياً سياسياً تشريعياً أمريكياً للفيدرالية الاتحادية العراقية المنصوص عليها في المادة الأولى من دستور ٢٠٠٥ . وهي الفيدرالية التي اتفقت عليها المعارضة العراقية في مؤتمر عام ١٩٩٩ وقبل سقوط صدام حسين. ولكن الجديد في هذا القرار أنه قال بالتقسيم وليس بالفيدرالية. والتقسيم في العراق حاصل وواقع الآن على الأرض، برغم أن الكثير من العراقيين في الداخل والخارج ومعهم معظم العرب لا يعترفون به.

هل فاض الكيل بالأمريكيين؟

وهذا القرار غير مُلزم للعراقيين كما أُعلن، ولكنه - برأي مجلس الشيوخ الأمريكي –خارطة طريق للاستقرار، ونشر الأمن والأمان لمن يريد الأخذ به. ويأتي هذا القرار على غرار خطة تقسيم البوسنة والهرسك. ويعتبر –في رأي الشيوخ الأمريكيين - الحل الوحيد لوضع حد لأعمال العنف التي تجتاح العراق. وهذا القرار تعبير عن فيض الكيل عند صانعي القرار الأمريكي، والرأي العام الأمريكي والقيادات السياسية الأمريكية الفاعلة والمؤثرة التي -على ما يبدو - فقدت الثقة بالنخب السياسية العراقية الحالية. فجاء الشيوخ الأمريكيون بقرار التقسيم وهي الكلمة المكروهة والمنبوذة في القاموس السياسي العربي، وتعمّد الشيوخ الأمريكيون استعمالها بالذات كمخلب قط وهي كالكي آخر الدواء، عندما تعجز كل الأدوية السياسية والعسكرية الأخرى عن معالجة الصراعات المذهبية والدينية والعرقية.

ويقول مؤيدو هذا القرار الذي تقدم به السيناتور الديمقراطي جوزف بايدن المرشح للرئاسة، إنه يقدم حلاً سياسياً في العراق، يمكن أن يسمح بانسحاب القوات الأمريكية من دون ترك البلاد في حالة من الفوضى. وقد يبدو تشكيل فيدرالية بين مناطق كردية وشيعية وسنية عراقية فكرة جيدة على الورق، إلا أن منتقديها يقولون أنها تتجاهل المدن التي يعيش فيها خليط من هذه المجموعات الثلاث جنباً إلى جنب وتتزاوج فيها الطوائف، ولا تفصل بينها حدود على الخريطة. ويمكن حل هذا الموضوع بإنشاء أقاليم تضم هذه المدن التي تختلط فيها أديان وأعراق مختلفة. فبدلاً من أن يكون في العراق ثلاثة أقاليم، واحد للكرد، وواحد للشيعة، وواحد للسنة، تصبح هناك خمسة أو ستة أقاليم، تضم أديانا وأعراقاً مختلفة.. الخ. كذلك فإن وضع مدينة كركوك سيكون شوكة في حلق هذا القرار. لكن حل وضع مدينة كركوك قد رسمت طريقه المادة ١٤٠ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥, وبالتالي فإن قضية كركوك قضية عراقية بحتة، سوف تحل بالتآلف العراقي.

وهكذا فحال العراق الآن هذا، يشبه حال أولئك الإخوة الذين ورثوا أرضاً زراعية كبيرة عن آبائهم وأجدادهم، ولكنهم اختلفوا على تقسيم غلالها السنوية، وكادوا يقتلون بعضهم البعض الآخر نتيجة لهذا الاختلاف، فتوصلوا إلى قرار تقسيم الأرض ليأخذ كل فريق منهم حصته القانونية من دون ظلم أو تعد على حق الآخر. وهو ما عبر عنه وزير الخارجية العراقية تعليقاً على قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بقوله: "إن فكرة تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية متأتية من أنه إذا لم يتمكن العراقيون من التعايش معاً، فالحل ضمن تصور أصحاب القرار هو فصل كل هذه الجماعات الإثنية والطائفية في المناطق التي تعيش فيها."

فالحال الآن في العراق أمام خيارين:

إما الحرب الأهلية العراقية.

وإما الفيدرالية الاتحادية العراقية التي يُطلق عليها المشرعون الأمريكيون: التقسيم.

عقدة سايكس - بيكو

ولكن الفيدرالية ليست التقسيم كما فهمه من قرأوا أو استمعوا إلى قرار مجلس الشيوخ الأمريكي. فكما قال وأكد البيان الرئاسي لإقليم كردستان العراق، فإن "الفيدرالية لا تعني التقسيم، ولكنها الوحدة الطوعية، والحل الوحيد للمشكلة العراقية". واعتبر البيان أن الفيدرالية هي "اعتراف بحقوق وواجبات جميع مكونات الشعب العراقي، بما فيها شعب كردستان الذي يناضل منذ عشرات السنين."

والرأي العام العربي لم يمجّ ولم يهجْ عندما أقرَّ الدستور العراقي مبدأ الفيدرالية الاتحادية في مادته الأولى لعام ٢٠٠٥، كما هاج وماج اليوم عندما تبنى مجلس الشيوخ الأمريكي هذا القرار، واعتبره غير مُلزم في الوقت نفسه للعراقيين. فكل قرار يأتي من أمريكا ملعون ومرفوض في الوعي العربي، حتى وإن كنا نحن أصحابه الأصليين، ومذكور في نصوصنا المقدسة.

والرأي العام العربي ربما أنه محق في هذا الهيجان، لأنه ما زال يعيش في هاجس التقسيم عشية الحرب العالمية الأولى. ويتذكر تقسيم بريطانيا وفرنسا للعالم العربي بموجب اتفاقية سايكس-بيكو السرية عام ١٩١٦، التي استبقت بسنوات طويلة النزاعات الدينية والعرقية في العالم العربي، بعد رفع السيف العثماني عن رقاب العرب، ووفرت على العرب حروباً أهلية كثيرة بتقسيمها العالم العربي إلى الدول الحالية، أصبحت حامدة وشاكرة للغرب صنيعه ذاك! والدليل أن محاولات للوحدة الفاشلة قد جرت عدة مرات (أكثر من عشرين محاولة) بعد الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين، وإلغاء بنود اتفاقية سايكس- بيكو، وعودة العالم العربي موحداً كما كان قبل الحرب العالمية الأولى. لكن العرب فضّلوا الصيغ والكيانات السياسية التي أقرتها تلك الاتفاقية. وظلت اتفاقية سايكس- بيكو برغم هذا نذير شؤم، وعلامة التقسيم المشين، والتفرقة الاستعمارية، وشعار الانفصاليين في العالم العربي، حسب ما كان وما زال يردده القوميون، والدينيون، وحركة الإخوان المسلمين التي تسعى إلى إقامة خلافة إسلامية تنضوي تحتها كل الدول الإسلامية في آسيا وإفريقيا.

دولة البعث وثقافة العنف

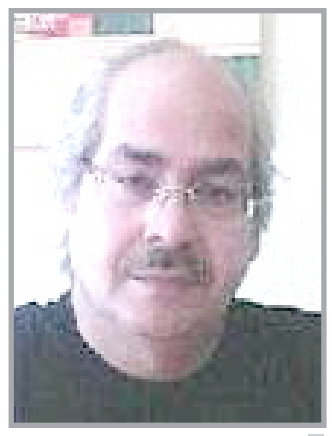

بُرهان شاوي
كاتب

في مقابلة قديمة في نهاية الثمانينيات، أجرت مجلة(الف باء) العراقية الرسمية مقابلة مع الشاعر العراقي المعروف (يوسف الصائغ)، حيث ساله الصحافي السؤال التالي:

— لو كنت وحيدا في غرفة فماذا سيدور في ذهنك..؟

فكانت الأجابة بليغة وصادقة جدا..

— سأظل أتساءل إن لم يكن ثمة من يتلصص عليّ.

حينما أردت ان أكتب عن الثقافة العراقية، والمثقف العراقي، في ظل دولة البعث الفاشية وجدت نفسي في حيرة شديدة، فمن اين أبدأ..من مئات المثقفين العراقيين الذي تشردوا في دروب المنفى، وبينهم أسماء شعرية وأدبية وفكرية في المجتمع العراقي، الذين منهم من قضى نحبه، فضمت رفاته الأراضي الغريبة، ولم يشهدوا اليوم العظيم يوم سقوط الصنم مثل شاعر العراق الأكبر محمد مهدي الجواهري والمفكر هادي العلوي والشاعر مصطفى جمال الدين والشاعر عبد الوهاب البياتي والفنانة زينب والكاتب والمناضل شمران الياسري وغيرهم. أم تُرى أتوقف عند الأدباء والفنانين والمفكرين الذين إستشهدوا تحت التعذيب،الأعدام أو عن طريق الإغتيال امثال: الشاعرخليل المعاضيدي الذي أستشهد تحت التعذيب، وقتيبة الشيخ نوري، والمفكر محمد باقر الصدر الذي أستشهد تحت التعذيب بدق مسمار في رأسه، والشيخ عارف البصري، الذي إعدم، والأديب حميد ناصر الجيلاوي الذي استشهد تحت التعذيب، والصحافي عادل وصفي(خالد العراقي) سكرتير تحرير مجلة (فلسطين الثورة) الذي أغتالته المخابرات العراقية ذا صباح في بيروت حينما كان يوصل إبنته الى روضة الأطفال، وأستاذ الفلسفة د. توفيق رشدي الذي تم إغتياله في عدن، ام المفكر الإقتصادي د. صفاء الحافظ الذي أعتقل في عام ٧٨ ولم يعرف له أثر حتى الآن ، أو الأقتصادي د.صباح الدرة، الى إغتيال طالب السهيل في بيروت، أو السياسية عائدة ياسين .. والقائمة تطول.. وتطول.. لكنني آثرت البدء بالمقطع المذكور آنفا من المقابلة مع يوسف الصائغ الذي كتب مرة عن صدام حسين مايلي:(إذا كان ثمة إله نؤمن به ونعبده، فلماذا لا يكون هناك نائب للإله على الأرض، كما كان في السابق، يمثله ويصبح كأنه هو مفوض منه؟)..!!

أليس في جواب هذا الشاعر الذي أرتمى حينها في أحضان السلطة، والذي وصل به الحال الى تأليه الطاغية، شهادة محايدة ودامغة عن الجو الأرهابي والكابوسي الذي فرضته دولة البعث البوليسية على الشعب العراقي منذ إستلامهم المشؤوم للسلطة.!

ساستخدم مصطلح (الهولوكست) المرتبط بإبادة اليهود والفجر من قبل النازيين الألمان، وانا متأكد انه سيثير البعثيين وغلاة القوميين الموالين لدولة البعث العراقي الفاشية، لأن ما جرى في العراق على يد البعثيين لا يقل في هوله وهمجيته عن جرائم الأبادة التي مارسها النازيون ضد الشعوب الأخرى أبدا.

(من ليس معي فهو ضدي) هذا هو المنطق الذي أعتمدته الفاشية وحزبها ودولتها ومؤسساتها على مدى خمس وثلاثين سنة في العراق. واذا منحنا هذا المنطق شيئا من الحياة ووضعناه في الطقس الإجتماعي على اساس إجابة يوسف الصائغ السالفة، سيمكننا تصور ليل الأرهاب الطويل الذي جثا بكل ثقله على قلب العراقيين وارخى سدوله ليغطي كل شبر وبيت ونافذة في العراق. فهاجس الرقابة والرعب من التعذيب والموت في أقبية المخابرات حول الحياة الاجتماعية والفردية والعائلية والوظيفية والعشائرية الى جحيم مهول. لا سيما ان هذه الدولة البوليسية أدخلت المجتمع العراقي الى كارثة الحروب مع جيراننا.

من المؤكد إنني لا استطيع في مقالة ان أصف عمق الخراب الذي هد جسد العراق، بل لا أستطيع ان أعدد أشكال وانواع الجرائم التي (تفنن) البعثيون في إختراعها لتعذيب الانسان العراقي والعائلة العراقية، بل لا تستطيع حتى عشرات الكتب والمجلدات من حصرها، فكل انسان عراقي، وكل عائلة عراقية لها معاناتها الذاتية المرعبة مع هذا النظام الهمجي ومع ممثلي أجهزته من المسؤولين البعثيين، فمن الأغتيالات، الى الأعتقال، والتعذيب الجسدي،الى التعذيب الأخلاقي من خلال الاغتصاب الجنسي،الى الإذلال السياسي باجبار الفرد على التخلي عن معتقداته والتوقيع على (تعهد) بعدم ممارسة أي نشاط سياسي، الى إغتصاب أموال وممتلكات الأكراد الفيلية والهجوم العنصري المقيت بتهجير مئات الألوف من عوائلهم في محافظات بغداد والكوت والعمارة والبصرة وديالى، وأقضيتها ونواحيها، الى الحدود الايرانية بحجة اصولهم الأيرانية، الى إقامة معسكرات إبادة الأكراد، بدءا من جرائم قلعة دزه، وحلبجة، والانفال في كوردستان العراق، الى تهجيرهم الى الرمادي والسماوة والبصرة، الى الهوس المجنون في حفر المقابر الجماعية للشيعة في مناطق الفرات الأوسط والوسط والجنوب من العراق، ودفن شبابهم ورجالهم أحياء أو بعد إعدامهم، الى الإعتداء الأثيم على العتبات المقدسة وقصف أضرحة أئمة الشيعة في كربلاء والنجف، الى تزوير التاريخ، الى مسخ الثقافة، زرع الجواسيس والتنظيمات الارهابية في البلاد العربية الأخرى، الى تحويل السفارات العراقية الى أوكار للمخابرات وللتجسس، الى إشعال نيران الحرب مع إيران، الى نهب الكويت، الى جر المنطقة الى الاحتلال والاستعمار القديم.. الى... الى.. الى.. الى..

في مقال كتبه زهير الجزائري في عام ١٩٩١ بعنوان (الشاعر والدكتاتور)، ونشره في مجلة (الثقافة الجديدة)، حاول فيه أن يجد المسوغات التي دفعت بشاعر مبدع مثل (يوسف الصائغ) أن يرتمي بهذا الشكل المهين في أحضان الدكتاتورية بل يزاحم عتاة البعثيين في كيل المديح للطاغية، يطرح زهير سؤالا مهما جدا يضع كل الثقافة العراقية في موضع الفحص الصارم والإدانة الأخلاقية، ألا وهو: ما الذي فعلناه كمثقفين وكسياسيين لخلق أرضية لإستقلالية المثقف بحيث لا ينهار؟ وفي رأيي أن هذا السؤال كان يمكن ان يستكمل بسؤال اهم هو: وكيف تعاملت القوى السياسية المناضلة من أجل الديموقراطية مع المثقف، ناهيك عن السلطات القمعية، وكيف نظرت إليه، وما دورها في تعزيز دور المثقف في المجتمع وفي الحياة المدنية عموما؟؟

إن تاريخ العلاقة مابين المثقف والأحزاب السياسية في العراق، أو بدقة أكبر مابين المثقف السياسي (الحزبي) وبين المثقف المبدع المنتج للفكر والأدب والفن، علاقة ملتبسة ومليئة بعدم الثقة والشك، والغيرة والحسد، والإستعلاء المتبادل. علاقة ليس فيها الود والاحترام المتبادل والضروري، خصوصا من قبل المثقف السياسي (الحزبي) نحو المثقف المبدع والمفكر، في الأقل على مستوى التجربة السياسية العراقية. علاقة مبطنة تعتمد على مقاسات آيديولوجية صارمة وجافة، وشك دائم، وخوف فطري، وتهم جاهزة، واحكام مسبقة، ولاعقلانية ومبالغة في التقرب أوالإقصاء وحتى الإلغاء من قبل المثقف السياسي(الحزبي)، الذي يحدد موقف الحزب السياسي، في تقوميه لموقف ودور المبدع والمفكر من جهة، وعلى إحتقار خفي وسخرية وإستخفاف علني من قبل المثقف المبدع والمفكر في نظرته للمثقف السياسي(الحزبي)، حتى وان إحترم تجربته السياسية وتاريخه النضالي من قبيل المشاركة الوجدانية والتضامن الآيديولوجي من جهة أخرى.

والأغرب من ذلك في هذه العلاقة الملتبسة هي ان كلاً منهما يعرف بموقف الآخر منه ونظرته إليه، وبرغم الأحتقان والتوتر الدائم فهما يتجنبان المواجهة الصريحة، إذ يمارسان نوعا من (النفاق الآيديولوجي)، الذي يحتاج الى تحليلات ودراسات عميقة في علم النفس الاجتماعي، من حيث ان المثقف المفكر والمبدع يعرف جيدا

ان الاحزا ب السياسية هي التي تشكل الكثير من سيكولوجية الجماهير، سيكولوجيا الغريزة والاندفاع الغوغائي في معارضة العقل وثقافة الفكر الفردي، وبالتالي فهي سلطة جماهيرية يمكن ان تحقق الانتشار الأدبي للمثقف المفكر ولنشاطه الفكري والاجتماعي، بغض النظر عن القيمة الفكرية والأبداعية الحقيقية لهذا النشاط، بل تستطيع هذه الاحزاب ان تلغيه وتحد من انتشار فكره وابداعه، وفي ابسط الاحوال تشوهه وتشوه سمعته الشخصية والسياسية، ومن هنا فان تاريخ الثقافة العراقية يعج باسماء أدبية وثقافية لا قيمة ابداعية حقيقية بل اسماء لكنها أخذت مساحة كبيرة من الشهرة الادبية والانتشار بسبب علاقتها القريبة والوثيقة بالاحزاب السياسية وصحافتها، وقد عرف الكثير من الادباء العراقيين هذه المعادلة- البديهة فمارسوا نفاقا سياسيا يثير الأشمئزاز، حيث يصرخون ليل نهار، وفي كل مكان، في الصحافة العربية وفي اللقاءات الشخصية عن رفضهم الهيمنة الايديولوجية ويدافعون عن حرية المثقف وخياراته الفكرية،بل يشتمون الاحزاب السياسية العراقية، بينما هم في الحقيقة يتوسلونها ويطلبون رضاها ويتملقون المسؤولين الحزبيين..

وبرغم هذه الحال المريضة والعصية ، فهناك تجارب إبداعية مهمة في الثقافة العراقية استطاعت ان تقدم الوجه الآخر من العلاقة، إعتمادا على القيمة الابداعية الحقيقية لأعمالهم، حيث صارت الأحزاب هي التي تتسابق للتقرب منهم، او حتى وان عادتهم فهي لا تستطيع ان تؤثر في شهرتهم وقيمتهم الحقيقية.

عموما، ان العلاقة بين الأحزاب الساسية والمثقف المبدع، تستحق ان تفحص من جديد، من حيث ان عملية تأجيل البحث في هذا الموضوع، والصمت على تجاوزاته كان أحد الأسباب غير المنظورة والخفية، لكنها الحاسمة، التي قادت العراق الى هذا الوهن السياسي والاجتماعي والأخلاقي الذي ساعد على هيمنة الدولة الفاشية البعثية على مصير وقدر الشعب العراقي.

حاول بعض الكتاب والأدباء العراقيين ان يعزوا بعض مظاهر الاشكال الثقافي في العراق، لاسيما فيما يخص علاقة المبدع بالاحزاب اليسارية الى ان قيادة الاحزاب، بحكم الابعاد السياسي والنفي والسجن كانت بعيدة عن المتابعة الفكرية والثقافية، وبالتالي كانت عند خروجها الى عالم الحرية، تجد نفسها في تعارض مع ما يجري على أرض الواقع، واحيانا كثيرة كانت لا ترتقي الى المستوى الذي يؤهلها الى استشراف آفاق جديدة للثقافة والفكر في العراق، بل كانت متمسكة بمفاهيمها الساذجة والبسيطة عن الواقعية الاشتراكية والفن الثوري والثقافة الجماهيرية، وهذا ما تجلى في علاقتها بالحياة الثقافية العراقية في الستينيات بالتحديد، وموقفها من الوجودية و من حركة اليسار الجديد في العالم.

هذه كانت حال الأحزاب اليسارية، التي تعد بحق المدافع الحقيقي عن العلمانية والثقافة الانسانية والديموقراطية في المجتمع العراقي، بغض النظر عن الاختلاف والاتفاق معها في مواقفها السياسية، فماذا عن حال السلطات والدولة العراقية، لا سيما بعد تسلم البعثيين لها!!.

في إلتفاتة ذكية من الشاعر والكاتب حميد العقابي، في إفتتاحيته للعدد الثاني من مجلة (نصوص عراقية) الألكترونية التي تصدرت عن موقع (الكاتب العراقي)، ذكر انه من خلال متابعته ما يكتبه الأدباء العراقيون، لا سيما بعد سقوط الصنم وسقوط نظام البعث الدموي، إنتبه لقاموس العبارات المستهجنة التي يتعامل بها الكتاب، فقد عد في بضع مقالات ما يقارب ثلاثا وثلاثين مرة عبارة(وجه فلان صفعة الى ..) أو

(وجه الشخصية الفلانية لطمة الى..)، منبها الى تغلغل ثقافة العنف في لاوعي المبدع العراقي بحيث تتجلى حتى في ابسط حالات تعبيره عن فكره او خطابه اللغوي اليومي!! أي ان الضحية تحلت بسلوك جلاديها اي ان الفاشية تغلغلت في لاوعي الانسان العراقي، حتى وان كان هو من ضحاياها!! كل هذا في زمن الحرية ومن قبل كتاب هم بالاساس من ضحايا النظام الفاشي في العراق.. فكيف بكتاب النظام نفسه، وما الذي إجترحوه على مستوى الابداع واللغة خلال ثلاثة عقود ونيف..؟؟

إن محاولة تفحص الخطاب الثقافي والفني في العراق خلال حكم البعث ونقد هذا

الخطاب ليس بالمهمة السهلة، ولا يمكن لجهد فردي ان يقوم بها، فهي تحتاج لعمل

شجاع، ورصين، لا يخضع للأهواء السياسية والاندفاعات العاطفية والحسابات المادية والأدبية، لأنني متأكد من ان مثل هذا العمل لن يعجب الكثيرين من مثقفي

السلطة الفاشية ومن مثقفي المعارضة أيضا.!!

إن أخطر المخاطر التي تواجه العراق الجديد اليوم هو ان يتم تجاوز كل الذي جرى بشعار(عفا الله عما سلف)، او النظر بازدراء إلى تاريخ الدولة البعثية الفاشية في العراق، وان يغسل المرء يديه مما كان، بحجة ان الوضع الحالي لا يسمح بمناقشة هذه الأمور على الجبهة الثقافية والفكرية لأنها ستفتح ملفات يتجنب الكثيرون فتحها، وهذا مفهوم وواضح وجلي، لكنها بالتحديد هي مهمة المثقف الحقيقي، بل هي من أهم بؤر مسؤوليته كمثقف.

قد تهدأ الأوضاع السياسية في العراق، وقد يعم الأمن، لكنني لست متأكدا من ان الشخصية العراقية، والثقافة العراقية سوف تستعيد عافيتها بهذه السهولة، فما زالت الأصنام الثقافية لم تسقط بعد، وما زالت اللغة البوليسية ولغة المديح وتوزيع الألقاب المجانية سائدة في الصحافة والبحث واللغة السياسية اليومية، وما زالت جبال من الأكاذيب والأدعاءات الأدبية والثقافية والنضالية لم تفحص بشكل حقيقي حتى الآن! وما زالت الشوفينية والأحقاد القومية والنتانة العنصرية تفوح من أفواه البعض من دعاة الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق؟؟!!

وكم بودي ان أصدق بان الفاشية إنتهت من الفضاء العراقي ولم تعد تسمم النفوس والأشياء والهواء حولنا.. وكم اتمنى ان يكون سقوط البعث في العراق، بداية جديدة لمجتمع إنساني، وان يتخلص الانسان والمثقف العراقي من (صدام) الذي في داخله، فقد أطل (صدام) وكل الحقد الفاشي والتربية الفاشية والتاريخ الفاشي الأسود، في مقالات بعض الكتاب العراقيين، وفي حواراتهم، واتصالاتهم الهاتفية لبرامج الحوارات في الفضائيات حينما أقتربوا من أول مواجهة حقيقية في العراق الجديد، واقصد هنا مسألة العلم العراقي والنشيد الوطني..!

وكم أتمنى ان أصدق ما قاله المفكر العراقي المرحوم (هادي العلوي) عن صدام حسين في مقال قديم له كتبه في عام ١٩٩١ حينما قال.(أشعر ان هذا الطاريء اللجوج على تاريخنا هو آخر الطارئين من سلسلة اسلافه الطورانيين. ومثلما كان محمد خاتم الانبياء لأنه كان أعظمهم، فان صدام سيكون خاتمة الولاة العثمانيين لأنه أبشعهم جميعا. ولا شك أنه قد جاء في وقته وضمن ارهاصات زمانه. ومع اني قليل الثقة بعدالة العراقيين فان منطق حركة التاريخ يجعلني أجزم ان صدام لن يتكرر. وهو ان لم يسقط الآن فان موته المحتوم سيسجل نهاية مرحلة في حياة العراق تذبذت طويلا على هامش تاريخه الحضاري المجيد..)

المعارضة البرلمانية والنظم السياسية

هاتف الاعرجي
باحث قانوني

تنقسم النظم السياسية من حيث كيفية ممارسة السلطات العامة والعلاقة بينها الى ثلاثة هي نظام الجمعية النيابية، والنظام البرلماني والنظام الرئاسي، هذا من الناحية النظرية، اما عن الناحية العملية، فنجد ان اختلاف كيفية ممارسة السلطات العامة من دولة لاخرى لا يعود فقط الى النصوص الدستورية لتلك الدول، وانما يعود الى اختلاف النظم الحزبية المطبقة فيها.

ففي الدول البرلمانية على الرغم من ان الدساتير تنص على فصل السلطات، ولا سيما السلطتين، التشريعية والتنفيذية عن بعضهما، وضرورة ممارسة كل منهما، من قبل هيئة خاصة، نجد ان هذا الفصل لا يمكن تحقيقه من الناحية العملية، في ظل بعض الانظمة الحزبية، ففي نظام الحزبين لا بد من ان يفوز احد الحزبين بالاغلبية البرلمانية، وبذلك تكون السلطة التشريعية بيد حزب الاغلبية، البرلمانية، وبما ان الوزارة في النظام البرلماني تنبثق من الاغلبية البرلمانية، فستكون السلطة التنفيذية من حزب الاغلبية ايضا، الامر الذي يجعل السلطتين التنفيذية والتشريعية، بيد حزب واحد وبالتالي تكونان خاضعتين لتوجيه واحد، وهذا ما يتعارض مع النظام البرلماني الذي يقضي بفصل هاتين السلطتين عن بعضهما، وبهذا يتأثر نظام الحزبين تصبح نصوص الدستور حبرا على ورق لانها غير ممكنة التطبيق من الناحية العملية، موريس ديفرجيه –الاحزاب السياسية ص,١٩٥

وكذلك جورج بيردو- المطول في العلوم السياسية طبعة عام ١٩٤٩ الجزء الاول ص, ٤٧٠

ومن الملاحظ ان تركز السلطتين التشريعية والتنفيذية بيد حزب واحد لا يؤدي في النظام البرلماني الى القضاء على الفصل بين هاتين السلطتين فقط، وانما يؤدي ايضا الى القضاء على وسائل رقابة كل منهما على الاخرى، ولا سيما حق حل البرلمان وحق اقالة الوزارة، اذ لا يمكن تصور قيام الاغلبية البرلمانية التي تنتهي لحزب معين باقالة وزارة ذلك الحزب، كما لا يمكن تصور حل البرلمان من قبل الوزارة البرلمانية، ولهذا ففي انكلترا باعتبارها دولة برلمانية تأخذ بنظام الحزبين لا يحدث ان تستقيل وزارة بسبب سحب البرلمان ثقته بها، كما لا يحدث ان يحل البرلمان قبل انتهاء مدة نيابته، بسبب وقوع خلاف بين الاغلبية البرلمانية والوزارة المنبثقة منها، وبما ان النظام الرئاسي، يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، كما هو الحال بالنسبة للنظام البرلماني، نجد ان نظام الحزبين، يلعب في الدول الرئاسية نفس الدور الذي يلعبه في الدول البرلمانية، حيث يؤدي الى عدم امكان فصل السلطات عن بعضها من الناحية العملية، ولهذا وفي الولايات المتحدة الامريكية وعلى الرغم من ان الدستور يقضي بفصل السلطة التشريعية عن التنفيذية والى اقصى حد ممكن نجد ان هاتين السلطتين مرتبطتان ببعضهما وخاضعتان لنفس التوجيه العام بفعل النظام الحزبي للدولة.

اذا فنظام الحزبين يقضي بالضرورة وجود حزب واحد، يكون الاغلبية، وتتجمع في يد هذا الحزب كل السلطات، فهو يكون الاغلبية البرلمانية، ومنها تنبثق الحكومة، اما مشروعات هذه الحكومة التي تعرضها الحكومة على المجلس فتكون قد درستها الحكومة بعد ان اعدها مكتب الحزب الحاكم ويلتزم النواب الذين يمثلون الاكثرية بالتصويت عليها حسب توجهات حزبهم، وفي كل حزب مراقبون تقتصر مهمتهم على التثبيت من احترام الاعضاء لهذه القاعدة.

وبصدد برنامج الحكومة فتحدده مؤتمرات الحزب الحاكم.

اما حزب المعارضة فيتحصن بالبرلمان بقوة حيث يملك ان يعبر عن آرائه في حرية تامة، غير انه لا يستطيع ان يشل قرارات الحزب الحاكم، ما دام اقلية، ولا يمكنه ان يسقط الحكومة او يرفض مشاريعها، الا اذا وقع انقسام في حزب الاغلبية، وهو امر نادر الحدوث، ولا يخشى حزب المعارضة من اضطهاد الحزب الحاكم فهو يعلم ان صوته يمكن ان يرتفع بحرية داخل المجلس، وانه لا يمكن ملاحقة اعضائه بسبب آرائهم وخطبهم او تصويتهم ويمكن اعتبار النيابة في انكلترا ضربا من التعليمات الملزمة للاحزاب فكل حزب يعلن في برنامجه الانتخابي الحلول النهائية والعملية للمشكلات التي يواجهها الشعب، التي يعتزم تنفيذها اذا تسلم مقاليد الحكم، وكل حزب يعلم مسبقاً انه مسؤول عن تنفيذ وعوده، ولهذا تستبعد الوعود غير الموضوعية (الغوغائية) إذ لا مجال امام الحزب الحاكم التملص من مسؤولية الوعود التي التزم بتنفيذها والقاء تبعة الفشل على غيره، كما يحصل في الحكومات الائتلافية، او بلدان العالم الثالث، فالشعب يختار مباشرة عن طريق نظام الحزبين رئيس الحكومة (زعيم الاقليم) وينصرف هم رئيس الحكومة الى النجاح في البرنامج وطوال مدة تسلمه الحكم يحسب حساباً دقيقاً لاراء هيئة الناخبين كما تنعكس في تطور الرأي العام، فإذا نشب خلاف بين الوزارة واغلبيتها البرلمانية، يحل الخلاف في ضوء اتجاهات الرأي العام، لان اسقاط الحكومة او قيام ازمة وزارية لا يعتبر حلا، لان العبرة بموقف الشعب. لذلك يسعى الحزب ونوابه الى اكراه الوزارة على تكثيف سياستها بما يتلاءم مع اتجاهات الرأي العام، وقد يتم ذلك عن طريق الالتزام، بالوعود المقطوعة في البرنامج الانتخابي، او الانحراف عنها، اما المؤشرات التي تقيس هذا الانحراف فهي الاغلبية البرلمانية (الحزب الحاكم) والمعارضة. فنواب الاغلبية اقدر من الحكومة على تعرف اراء ناخبيهم وتتبع تطور الرأي العام كما ان المعارضة يهمها ان تستغل اسباب التذمر بين الشعب لتنتقد الحكومة فتضطر هذه الى تصحيح موقفها اذا اعتبرت ان الانحراف المسجل يشكل خطرا على مستقبل الحزب في الانتخابات المقبلة.

وهكذا نجد نوعا من الديمقراطية الفعلية. فالرأي العام الذي اختار رئيس حكومة بذاته يمارس على الدوام اثره القوي في توجيه سياسة الحكم، ولذلك يطلق البعض على مثل هذه الحكومة حكومة (الرأي العام) ويضع بعض الفلاسفة والكتاب النظام الانكليزي مثالا لحكومة (الرأي العام).

والحقيقة ان الضمانة العظمى لهذا النظام لا تكمن في النظام النيابي، بل في الشعور العميق بالحرية الذي يسود الشعب، ويدفعه الى ان يقف صفاً واحدا بالذات لا يمكن للامم الاخرى التي لا يتوفر فيها مثل هذا الشرط ان تتبنى النظام الانكليزي، دون تقييده بالكوابح والضوابط وهي عناصر لا وجود لها في هذا النظام.

الدكتور كمال غالي مبادئ القانون الدستوري- جامعة دمشق- ٩٦٧-١٩١٨ ص٣٨٥ واذا كانت الآراء والمبادئ التي يعتنقها الافراد متباينة نتيجة لاختلاف المصالح في المجتمع، ولما كانت الديمقراطية تقوم على الحرية الفردية والسياسية، وعلى الاخص الحرية الفكرية، كان تكتل الافراد ذوي الفكرة المشتركة في حزب واحد لغرض نشرها والدفاع عنها امراً لا بد منه في الحكومات الحرة، والقول بخلاف ذلك يؤدي الى ان تصبح الحكومة حكومة استبدادية فلا تحترم الانسان وحرياته.

هذا فضلا عن ان الارادة العامة لا يمكن ان تظهر في الدولة الا عن طريق الاحزاب، قال الاستاذ (كلسن) بهذا الصدد: انه من الوهم او النفاق القول بأن الديمقراطية يمكن ان توجد من دون الاحزاب، ذلك انه مما لا يحتاج الى بيان، ان الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الارادة العامة، فالديمقراطية هي ولا شك دولة الاحزاب لان الافراد لهم ميول عامة ودائمة ولهم مصالح لا يمكن ان تكون وقتية اذ هي على العكس من هذا فهي مستمرة، فكيف يمنع اجتماع الافراد في شكل احزاب للدفاع عن هذه الميول والمصالح الدكتور مصطفى كامل مبدأ السيادة الشعبية- رسالة طبعة القاهرة ص١٣٠-,١٣٢

لقد قيل ان الديمقراطيات لا تستقيم الا بوجود تنظيمات وتكتلات معارضة، فهي تكون رقيبة تحول دون هيمنة الاغلبية، او ما قد تبديه الحكومة من نزعة تسلطية، ولا شك ان وجود رأي عام ناجح وقوي، وتنظيمات وتكتلات معارضة قوية ومنظمة لها دورها في المناقشات البرلمانية وتظهر عدم الرضا من تصرفات الحكومة المضرة بالشعب والتي لم تنفذ برامجها التي تعهدت بانجازها.

وتمارس المعارضة نقدها ومعارضتها للحكومة في الصحف واجهزة الاعلام المختلفة والكتاب السياسيين. الذين يعكسون رأي المعارضة في تقديم سياسات بديلة لم تتطرق لها الحكومة او غفلت عنها، ولتعمل على كسب ثقة الرأي العام والمؤسسات الاخرى باعتبارها اداة مؤثرة وفعالة على الرأي العام.

ان شرعية المعارضة مستقرة في الدستور وعلى الاخص في الضمانات المتعلقة بالحريات المدنية.

وورد في المادة الخامسة من الدستور: السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر عبر مؤسساته الدستورية. اما المادة السادسة فتضمنت: (يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور.)